من القطب الأوحد إلى تعدد الاقطاب: محركات تراجع الهيمنة الأمريكية العالمية

د. مبروكة امحمد الورفلي
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي
mabrobaker@gmail.com

الملخص:

يشهد العالم تحوّلات تاريخية في بنية النظام العالمي تنبئ بميلاد نظام عالمي جديد؛ تحوّلاً للقوّة بعيداً عن الغرب نحو مواقع أخرى. لقد بدأ العالم يبتعد أكثر فأكثر عن الأحادية القطبية، ويتجه إلى عالم متعدّد الأقطاب، حيث تتشكّل قوى جديدة، كالصين وروسيا والهند وأوروبا، ومراكز أخرى في العالم، إن من يتأمّل أحداث التاريخ يتوقع أن تتراجع مكانة الولايات المتّحدة نتيجة فشلها في مواجهة التحدّيات التي تؤثّر على قيادتها للنظام العالمي، ومقابل ذلك ترتفع مكانة القوى الصاعدة وتزداد قدرتها على تعظيم نقاط القوّة لديها ومعالجة نقاط الضعف التي تؤثّر على تحوّلها إلى فواعل قائدة في النظام العالمي، ومن المنتظر أن تتفوّق الصين على الولايات المتّحدة باعتبارها الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، سوف يتّسم العالم بسمات تجعل منه عالما مختلفا عن ما كان عليه، وسيتم بناءً على ذلك إعادة خريطة وشكل التحالفات وطبيعة الصراعات، وستظهر ربما محدّدات جديدة للعلاقات الدولية والسياسة الدولية. هذه الورقة تهتم بعرض التحديات الداخلية والخارجية التي كانت مؤشرات على تراجع الهيمنة الأمريكية ونهاية الأحادية القطبية.

الكلمات الرئيسية: الهيمنة، القوى العظمي، القوى الصاعدة، الأحادية القطبية، التعددية القطبية، النظام الدولي، مركز القوّة العالمي

From unipolarity to multipolarity: drivers of American hegemony decline

Dr. Mabrouka Imhemmed Alwerfalli
Assistant Professor
Department of Political Science
Faculty of Economics- University of Benghazi
mabrobaker@gmail.com

Abstract

A new world order is in the making. It has been argued that the hegemony of the United States and power advantage are shrinking in the face of rising challengers, and that the twenty fist century will not be an American century. China is poised to become a superpower in world politics. By all yard-sticks, it is a dominant regional power in Asia, whether in economics, military or soft power. In some decades to come, China would be able to challenge the U.S. primacy. By looking at China's economic growth, its military modernization programme, and its increasing soft power tactics in Asia and around the world, China's ongoing rise will be a significant, if not defining, factor in shaping the international system as well as the direction of U.S. foreign and security policies

Keywords: Hegemony, Superpowers, Rising Powers, Unipolarity, Multipolarity, International order, Global power centre.

مقدّمة

«من المنظور التاريخي، تمر البشرية الآن بعصر من التطوّرات العظيمة، والتحوّلات الهائلة، والتعديلات الجذرية» هذا ما قاله الرئيس الصيني شي جين بينغ وردد أصداءه الاستراتيجيان الأمريكيان كيسنجر وبريجنسكي بتعليقات وملاحظات مماثلة، حيث قال كيسنجر إن «النظام الدولي الحالي قد خضع لتحوّلات غير مسبوقة لم نشهدها في القرون الأربعة الماضية، (كيسنجر، 2020) وأشار بريجنسكي إلى أن «مركز القوّة العالمية قد انتقل من جانبي المحيط الأطلسي إلى الشرق الأقصى». (بريجنسكي، 1999)

إن العالم يشهد تحوّلات تاريخية في بنية النظام العالمي تنبئ بميلاد نظام عالمي جديد؛ تحوّلاً للقوّة بعيداً عن الغرب نحو مواقع أخرى من العالم. وتعكس هذه التحوّلات تراجعا وانحدارا للهيمنة الأمريكية، وفي المقابل تتفوّق الصين وتتنامى كقوّة كبرى من المنتظر أن تتفوّق على الولايات المتّحدة باعتبارها الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم. إن الغرب يفقد ببطء قدرته على وضع الأجندة العالمي، يعلن فرانسيس فوكوياما في مقاله في مجلّة ذا إيكونومست نهاية الهيمنة الأمريكية، مؤكّداً «أنّ أمريكا ابتعدت عن العالم وأنّ العالم ابتعد أكثر فأكثر عن الأحادية القطبية واتجه إلى عالم متعدّد الأقطاب، حيث تشكّلت قوى جديدة، كالصين وروسيا والهند وأوروبا ومراكز أخرى في العالم» (Fukuyama, 2022) إن من يتأمّل أحداث التاريخ يتوقع أن تتراجع مكانة الولايات المتّحدة ولو نسبيا نتيجة فشلها في مواجهة التحدّيات التي تؤثّر على هيمنتها وقيادتها للنظام العالمي، ومقابل ذلك ترتفع مكانة القوى الصاعدة وتزداد قدرتها على تعظيم نقاط القوّة لديها ومعالجة نقاط الضعف التي تؤثّر على تحوّلها إلى فواعل قائدة في النظام العالمي، بالإضافة إلى تنامي نفوذ الفاعلين غير الحكوميين سوف يتّسم العالم بسمات تجعل منه عالما مختلفا عن ما كان عليه، وسيتم بناءً على ذلك إعادة خريطة وشكل التحالفات وطبيعة الصراعات، وستظهر ربما محدّدات جديدة للعلاقات الدولية والسياسة الدولية.

مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول التفاعل المزدوج بين تعدّد القوى الصاعدة وتنامي وزنها الجيوسياسي والاقتصادي وقدرتها التنافسية وما يقابله من تراجع وانحسار للهيمنة الأميركية على النظام الدولي، الأمر الذي يعكس ديناميكية هذا النظام وعدم ثباته وتحديدا في أنه أوجد مراكز بديلة للقوّة وتحوّلها تدريجيّاً من الغرب إلى الشرق، ممّا جعل المفكرين والأكاديميين يقولون بوجود مسار انتقالي للزعامة من الدول الغربية إلى القوى الصاعدة شيئاً فشيئاً لقدرتها الكبيرة على التكيّف وجذب الاستثمارات واستيعاب التكنولوجيا وتحوّلها تدريجيّاً إلى قوى ذات تأثير اقتصادي وسياسي في العلاقات الدولية، وقد ترافقت الاتّجاهات المتزايدة لتعدّد الاقطاب مع عدّة عوامل سوف تؤثّر على تكوين السياسة الدولية وعلى توزيع القوّة والنفوذ في العالم بشكل قد ينهي الهيمنة الغربية ويخلق نظام عالم ما بعد الغرب (Post-West World Or-der)، وعليه فالأمر ينبئ بنشوء نظام عالمي يقوم على أعراف ومبادئ مختلفة ويدار بآليّات تتماهى مع

القوى الفاعلة الجديدة، ويتبيّن من ذلك أن البيئة العالمية الحالية المبتلاة بالصراعات ربما تعمل لصالح الصين، لقد لعبت الحرب دوراً مهماً في ظهور النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتّحدة بما في ذلك المؤسسات التي تدعمه، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والأمم المتّحدة، وقد بات إصلاح هذه المؤسسات بشكل هادف أمر بالغ الصعوبة في أوقات السلم، ويصدق هذا على الأمم المتّحدة التي تبدو في حالة انحدار، وتتعرض للتهميش على نحو متزايد في الشؤون الدولية[1]

وتنطلق هذه الدراسة من سؤال فحواه ما الآثار التي يخلّفها صعود الصين وما رافقه من تحوّلات، والمشاكل الاقتصادية والمالية الداخلية التي تواجهها الولايات المتّحدة على خريطة توزيع القوى في النظام الدولي؟

أهمية الدراسة

هذه الدراسة هي محاولة لفهم آليّة التحوّلات في عالم يشهد حالة انتقال من نظام أحادي القطبية يتّسم بالهيمنة الأمريكية الذي استمر لأكثر من خمسين عاما، إلى نظام بدأ يشهد تطوّر عدّة أقطاب وقد يضع النهاية لنظام القطبية الأحادية إمّا من خلال تراجع هيمنة الولايات المتّحدة أو من خلال قدرة القوى الصاعدة على الاستمرار في الارتفاع إلى المستوى اللازم لاعتبارها قوّة عظمى، وإمكانية تعاظم قدراتها على وضع لبنات لنظام عالمي عادل ومتعدّد الأقطاب، تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تسعى للتعرّف على موارد النفوذ للقوى الصاعدة التي تشكّل مراكز قوى تنهي شيئاً فشيئاً انفراد الولايات المتّحدة بالزعامة والهيمنة على النظام العالمي، كما تبرز أهمية الدراسة كونها من الدراسات ذات العلاقة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية، التي تبحث في تفاعلات القوّة في بيئة النظام الدولي منذ تطوره ونشأته، مروراً بمرحلة نهاية الحرب الباردة، ونشوء الأحادية القطبية وصولاً إلى متغيرات وإرهاصات مرحلة جديدة في نسق النظام الدولي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرّف على بنية النظام الدولي التي تخلقها عملية التحوّل في مفاهيم وموازين القوى وفهم المتغيّرات وراء التحوّل في هذا النظام من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية، وتسعى إلى فهم آليات التفاعل في العلاقات الدولية ومغزى مصطلح أحادي القطب الذي يُستخدَم لوصف المكانة الدولية للولايات المتّحدة، وخاصة مكانتها السياسية والعسكرية، فمن المسلّم به على نطاق واسع أن الولايات المتّحدة هي القوّة الأساسية في نظام أحادي القطب، إن الميزة الهائلة التي تتمتّع بها الولايات المتّحدة في الناتج القومي الإجمالي يقابلها تفوقها العسكري. كما تهدف الدراسة لفهم الآلية المحرّكة لانحدار وتراجع الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، وبالتالي إدراك كيف تنتقل القوّة العظمى المهيمنة من لحظة أحادية القطب وجيزة في نهاية الحرب الباردة إلى تكوين أحادي متعدّد الأقطاب، حيث تتمتّع الولايات المتّحدة بالتفوّق في كل مجال من مجالات القوّة، ولكن في المقابل توجد قوى إقليمية كبرى، وهي القوى الإقليمية الرئيسة المهيمنة في مختلف مناطق العالم.

ماهيّة الهيمنة: إطار نظري

لمناقشة هذا الحال نرى أنه من الضروري فهم ماهيّة الهيمنة من المنظورين الواقعي والليبرالي.

الهيمنة هي مفهوم يصف النظام العالمي للهيمنة والسيطرة، ويؤدي وجودها إلى بدء نظام يوازي مصالح الطرف المهيمن ومع ذلك في مجال السياسة العالمية، هناك خلاف حول من الذي يمكنه الوصول إلى مكانة القوّة المهيمنة والاحتفاظ بها، فهناك عدة أشكال من الهيمنة ولكل منها فهمها الخاص لمن يبدأ ويدعم نظامًا خاضعًا للسيطرة.

يشير الفهم التقليدي للهيمنة إلى أن الدولة القومية (Nation State) هي المالك الوحيد للقوّة المهيمنة، يصف ستيفن جيل هذا الشكل من الهيمنة على النحو التالي: «لقد ارتبطت الهيمنة الدولية بهيمنة وقيادة دولة قوّية ضمن نظام العلاقات الدولية، وامتلاك السطوة على الدول الأخرى»، (Gill, 2003, 41-42).

بينما يحلّل نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) الشكل التقليدي للهيمنة ويرى أن أساسه هو الإكراه أو القسر، فالفكرة التقليدية تنطوي على فكرة الهيمنة العسكرية أو الاقتصادية التي تستخدمها القوّة المهيمنة في محاولة لفرض الولاء القسري على بقية المجتمع العالمي، (Chomsky, 2003).

ويقدم روبرت كوكس (Robert Cox)، بناءً على أعمال الباحث الإيطالي جرامشي (Gramsci)، مفهوماً آخراً، فوفقًا له «الهيمنة هي بنية من القيم والتفاهمات حول طبيعة النظام الذي يتخلل نظامًا كاملاً من الدول والكيانات غير الحكومية في النظام المهيمن، تكون هذه القيم والتفاهمات مستقرة نسبيًا ولا جدال فيها وترتكز مثل هذه البنية من المعاني على بنية السلطة حيث تهيمن دولة واحدة على الأغلب ولكن هيمنة تلك الدولة ليست كافية لخلق الهيمنة، تنبع الهيمنة من الطبقات الاجتماعية المهيمنة في الدول المهيمنة بقدر ما اكتسبت طرق العمل والتفكير هذه إذعان الطبقات الاجتماعية المهيمنة في الدول الأخرى، (Cox, 1993).

المنظور الواقعي للهيمنة

يفترض مفهوم الهيمنة في الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism) حالة من عدم توازن القوى في النظام الدولي، تتمتّع دولة واحدة بالميزة على بقية الدول ويحدّد ذلك امتلاكها للقوة المادية مما يمكّنها من ممارسة القيادة أو الهيمنة على النظام الدولي، (Giplin, 1987) وهذا يمنح الدولة المهيمنة بطبيعتها قدرة كبيرة على الإكراه والتأثير والسيطرة على بنية النظام الدولي، بالتالي على السلوك الدولي للوحدات المكونة له وهكذا فإن النظام الدولي الأحادي القطب هو الذي يحدد نظام الهيمنة بالنسبة للواقعيين فاستقرار الهيمنة يعتبر أحد أهم الأسهامات الواقعية في تحليل الهيمنة، وتفترض النظرية أن النظام الدولي من المرجح أن يظل مستقرا في ظل وجود دولة واحدة مهيمنة علاوة على ذلك فإن سقوط هذه الدولة المهيمنة أو تراجع هيمنتها يقلل من فرص الاستقرار في النظام الدولي، (Kindelberger, 1973) تفترض نظرية استقرار الهيمنة أن تراجع القوّة المهيمنة سيصاحبه صعود منافس جديد، وستزداد احتمالات الحرب وظهور نظام جديد سينتج عن اندلاع حرب عالمية أو نظام

هيمني، اي أن الحرب بين الدولة المهيمنة السابقة والمنافس الصاعد يخلق نظامًا جديدًا للهيمنة، (Giplin, 1988).

وقد أُنتُقِد التفسير الواقعي للهيمنة بسبب تركيزه على الدولة، وتحديدًا القوى العظمى باعتبارها الفاعل الوحيد القادر على إنشاء نظام الهيمنة ممّا ترتّب عليه إهمال دور الجهات الفاعلة الأخرى في التأثير وبناء الهيمنة العالمية، (Ashraf, 2019).

المنظور الليبرالي للهيمنة

عندما ظهرت نظرية استقرار الهيمنة، انتقدت الليبرالية الجديدة تلك النظرية وافتراضاتها وخلافًا لنظرية استقرار الهيمنة يرى الليبراليون الجُدد (Neoliberals) أن القواعد التأسيسية للنظام الذي أنشأته الدولة المهيمنة قد تستمر حتى بعد تراجع تلك الدولة، من خلال التركيز على القوّة المؤسّسية وقوّة التعدّدية القائمة على القواعد التأسيسية للنظام، حيث طوّر روبرت كيوهين فكرة مفادها أن النظام الدولي يمكن أن يستمر في العمل من خلال مؤسّساته الدولية حتى بعد انهيار أو تراجع قوّته المهيمنة التأسيسية، (Keohane, 1984).

لقد شكّلت نهاية الحرب الباردة ظهور مفهوم «الحكم العالمي» وهذا يعكس الفهم الليبرالي الدولي لما يُعرَف بـ «الهيمنة الصالحة» التي تنسّقها القوى الكبرى بمساعدة المنظّمات فوق الوطنية والمجتمع المدني العالمي، ولذلك نجحت الليبرالية الجديدة في تحويل التحليل حول الهيمنة من التركيز على موضوع الهيمنة إلى تحليل ظروف الهيمنة وآليات عملها، حيث ترتبط الهيمنة العالمية من منظور ليبرالي بالقيادة الدولية المنسّقة من خلال الأعراف والمؤسسات المتعدّدة الأطراف، (Ashraf, 2019).

الآلية المحرّكة لنهاية الهيمنة الأمريكية

هناك محرّكان لتراجع الهيمنة الأميركية، أحدهما خارجي يتمثّل في ظهور اقتصاديات عظمى وقوى عسكرية صاعدة تمكّن دولها من التأثير في السياسة العالمية، دفعت نحو تحوّل غير مسبوق في مركز القوّة الاقتصادية العالمية من المنطقة الأوروبية الأطلسية إلى آسيا، و محرّك داخلي يتلخّص في الانحدار النسبي في القوّة الاقتصادية الأميركية والأزمة المالية التي تلوح في الأفق والتي تواجه الولايات المتّحدة، والشكوك المتزايدة بشأن قدرة الدولار على الاحتفاظ بالعملة الاحتياطية على المدى الطويل، وفي هذا الصدد فإن الانحدار النسبي للولايات المتّحدة ونهاية القطبية الأحادية يرتبطان ارتباطاً لا ينفصم: فصعود قوى عظمى جديدة، وخاصة الصين، يشكّل في حدّ ذاته الدليل الأكثر وضوحاً على تآكل قوّة الولايات المتّحدة. بمعنى آخر، صعود الصين يشير إلى نهاية الأحادية القطبية.

أولاً: المحرّك الداخلي لتراجع الهيمنة الأمريكية

في تفسير الحال الأوّل تحتّم الدراسة البحث في عوامل وأسباب انحدار قوّة الولايات المتّحدة الأمريكية، حيث أن الانحدار الأميركي يشكّل جزءاً من اتجاه أوسع في السياسة الدولية: تحوّل القوّة الاقتصادية بعيداً عن القلب الأوروبي الأطلسي نحو القوى الإقليمية الصاعدة أو كما يطلق عليها البعض (الأسواق الناشئة).

المحلّل والمؤلف فرانسيس فوكوياما، الذي تحدّث في التسعينيات عن «نهاية التاريخ» وانتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية بقيادة الولايات

المتّحدة، يكتب الآن عن نهاية الهيمنة الأمريكية، حيث يقول «لقد استمرت الهيمنة الأمريكية في ذروتها لفترة أقل من 20 عاما، من سقوط جدار برلين في عام 1989 إلى الأزمة المالية في 2007-2009 ،حيث كانت مهيمنة في ذلك الوقت في العديد من مجالات القوّة، العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية كانت ذروة الغطرسة الأميركية هي غزو العراق في عام 2003، عندما كانت تأمل أن تكون قادرة على إعادة تشكيل ليس فقط أفغانستان والعراق، بل والشرق الأوسط برمته»،(Fukuyama, 2022).

هناك من يعترف بأن مصادر الضعف والركود الأمريكي هي «محلية وليست دولية»، فنلاحظ مثلاً أن فوكوياما يرى بأن أمريكا «ستظل قوّة عظمى لسنوات قادمة، لكن تأثيرها سيعتمد على قدرتها على حل مشاكلها الداخلية أكثر من اعتماده على سياستها الخارجية» (Fukuyama, 2022)، ويعتقد أن الولايات المتّحدة تواجه تحدّيات داخلية كبرى، فالمجتمع الأميركي يعاني من استقطاب عميق ويجد صعوبة في التوصل إلى إجماع حول أي شيء تقريباً بدأ هذا الاستقطاب مع القضايا السياسية الأمريكية مثل الضرائب والإجهاض، لكنه توسع ليتحوّل إلى صراع مرير حول الهوية الثقافية وبخصوص التحديّات التي تواجه المجتمع الأمريكي وتجعل الأمريكيين غير قادرين على التوصل إلى إجماع حول أي شيء يقول حتى التهديد الخارجي، مثل فيروس كورونا لم يجعل الأميركيين يتّحدون معًا فأزمة كورونا أدّت إلى تعميق الانقسامات والمسافة الاجتماعية في أميركا، لقد أصبحت الكمّامات واللقاحات قضايا سياسية وليست تدابير للصحّة العامّة، وقد امتدّت الصراعات إلى جميع جوانب الحياة من الرياضة إلى العلامات التجارية الاستهلاكية فقد حلّت محل الهويّة المدنيّة التي كانت تفتخر بأميركا باعتبارها ديمقراطية متعدّدة الأعراق. (Fukuyama, 2022)

ومن جهة أخرى، يعتقد تشوسودوفسكي أن الولايات المتّحدة عندما خرجت من الحرب العالمية الثانية باعتبارها القوّة المهيمنة الجديدة التي لا تقبل الجدل، قادت عملية إعادة هيكلة النظام العالمي الرأسمالي، وقد أسهمت عملية إعادة الهيكلة التي قادتها الولايات المتّحدة في ازدهار غير مسبوق للرأسمالية العالمية في الخمسينيات والستينيات، ولكن بحلول أواخر الستينيات، واجه النظام العالمي الرأسمالي موجة جديدة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث عانت الولايات المتّحدة والدول الرأسمالية الأخرى (أوروبا الغربية واليابان) منذ منتصف الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات، من انخفاض مستمر في معدّل الربح والكثير من المشاكل الداخلية، (Chossudovsky, 1998).

في مواجهة هذا التضخّم حولت السياسة الأمريكية تركيز تراكم رأس المال من التوسّع المادّي إلى التوسّع المالي، فمن أجل احتواء التضخم المتزايد قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة بشكل كبير، وأدت سياسة التقشف النقدي إلى ركود عميق في الداخل وأزمات ديون من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا الشرقية، وقد ساعدت حالات الركود الاقتصادي التي أعقبتها على إضعاف قوّة الطبقة العاملة التفاوضية في البلدان الأساسية للنظام العالمي الرأسمالي، ومن ناحية أخرى أدت «التعديلات الهيكلية» و«العلاج بالصدمة»*[2]التي فرضها صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي إلى إفقار الشعوب في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا، لكنها أجبرت رأس المال المالي على التدفق مرة أخرى إلى الولايات المتّحدة،(Chossudovsky, 2022).

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كان تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط . المنطقة الرئيسية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي في العالم ـ يشكّل مصدر قلق دبلوماسي واستراتيجي كبير للولايات المتّحدة بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، قرّرت النخب الحاكمة في الولايات المتّحدة الشروع في مقامرة استراتيجية باستخدام القوّة العسكرية للسيطرة على جزء كبير من الشرق الأوسط بشكل مباشر من أجل إقامة هيمنة عالمية دائمة قبل أي دولة كبرى أخرى فشلت المقامرة بشكل مذهل، وبدلاً من تأمين الهيمنة الدائمةحوّلت هزيمة الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط التراجع البطيء والتدريجي للهيمنة إلى تراجع متسارع وحاد (Waller-stein, 2003, 13-30)، وبعد الانسحاب الكارثي من أفغانستان تخلّت الولايات المتّحدة عن أي إدّعاء بأنّها القوّة الخارجية المهيمنة في الشرق الأوسط (Waller-stein, 2014).

في الوقت الحالي يعاني الشرق الأوسط حالة عدم استقرار ويعيش وضعاً هشاً إلى حد كبير فقد دخلت العديد من القوى الإقليمية، مثل إيران والسعودية وإسرائيل ومصر وتركيا في تفاعلات معقّدة مع بعضها البعض إما من خلال الأعمال العدائية أو من خلال التحالفات التكتيكية المتغيّرة باستمرار وبسرعة وتستمر الصراعات في اليمن وفلسطين وسوريا وليبيا ومع اقتراب إيران من التحوّل إلى قوّة نووية فعلية، يتزايد الخطر المتمثّل في احتمال تحوّل التهديد الإسرائيلي بالقيام بعمل عسكري مباشر ضد إيران إلى حقيقة واقعة، وبالتالي فإن الانهيار الجيوسياسي في الشرق الأوسط الناتج عن انسحاب الولايات المتّحدة بات أمراً مرجّحاً، بعد أن جلبت الحرب بين روسيا وأوكرانيا كارثة جيوسياسية إلى عتبة أوروبا (Von, 2022).

لقد أدّى الاستقطاب الداخلي بالفعل إلى الإضرار بالنفوذ العالمي للولايات المتّحدة، لقد تضاءلت جاذبية أميركا إلى حد كبير: فالمؤسّسات الديمقراطية الأميركية لم تعمل كما ينبغي لها في الأعوام الأخيرة، الأمر الذي يدفع الدول والمجتمعات أن تحجم عن أن تحاكي النماذج السياسية الأميركية التي باتت مأزومة وتعاني خللاً وظيفياً؟ يذكر فوكوياما أن الدولة التي تضرب المثل في الديمقراطية فشلت حتى في تحقيق انتقال سلمي للسلطة بعد الانتخابات التي جرت في السادس من يناير 2021 (Fukuyama, 2022).

ومع ارتفاع الإنفاق العسكري الأميركي إلى مستويات مرتفعة، فمن المحتّم أن تتزايد الضغوط السياسية المحلية الرامية إلى إجراء تخفيضات حادّة في الإنفاق العسكري الدفاعي، وكما يقول لين (Layne) استنادا إلى جوناثان كيرشنر خبير الاقتصاد السياسي الدولي بجامعة كورنيل، فإن الحجم المطلق لنفقات الدفاع الأمريكية من المرجّح أن يكون حاسماً في المستقبل عندما تتعرّض الولايات المتّحدة لضغوط لاتّخاذ خيارات حقيقية بشأن الضرائب والإنفاق، وعندما يصبح الاقتراض أكثر صعوبة ومن الصعب تأجيل التعديل، فيجب الاختيار بين زيادة الضرائب

وخفض الإنفاق غير الدفاعي، وخفض الإنفاق الدفاعي وفي ربيع عام 2011، اقترحت إدارة أوباما خفض الإنفاق العسكري الأميركي بمقدار 400 مليون دولار على مدى إحدى عشرة عاماً، كما أن هناك حاجة إلى تخفيضات أخرى أكبر بكثير وتعني التخفيضات الكبيرة في مجال الدفاع أن الولايات المتّحدة سوف تضطرّ خلال السنوات المقبلة إلى تقليص التزاماتها العسكرية الخارجية سِترتّب على هذا نتيجتان أولاً: مع انخفاض إنفاق الولايات المتّحدة على الدفاع، سوف تتمكّن الصين (وغيرها من القوى العظمى الجديدة) من سدّ فجوة القوّة العسكرية مع الولايات المتّحدة.

ثانياً: سوف تتضاءل قدرة الولايات المتّحدة على العمل كعامل استقرار إقليمي وحارس للعالم (Layne, 2012).

فوق ذلك أدّت الحرب بين روسيا وأوكرانيا والعقوبات التي فرضها الغرب على روسيا إلى مزيد من الضرر لسلاسل التوريد العالمية التي لم تتعافَ بعد من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد العالمية، وحتى قبل الحرب الروسية الأوكرانية كانت الرأسمالية الأوروبية تسير على مسار الانحدار النسبي، فقد انخفضت حصّة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي (مقاسة بسعر صرف السوق) من 25% في عام 2005 إلى 18% في عام 2020 (البنك الدولي 2022)، فالازدهار الاقتصادي للرأسمالية الأوروبية يعتمد إلى حد كبير على قدرتها على الحفاظ على المزايا في بعض قطاعات التصنيع عالية التقنية والتي تعتمد بدورها على إمدادات الطاقة الرخيصة بالإضافة إلى بيئة جيوسياسية مستقرة وسلمية نسبيًا، لقد دمّرت الحرب الروسية الأوكرانية كِلا الشرطين المطلوبين لتحقيق الرخاء الأوروبي (Von, 2022)، وإذا انهار الاقتصاد الأوروبي، فمن غير المرجّح أن تظل الدول الرأسمالية الأوروبية مستقرّة سياسيا واجتماعيا،وربما تصبح بنية الاتحاد الأوروبي نفسها موضع شك، أوروبا هي الأصل الجغرافي للنظام العالمي الحديث إن تفكك الرأسمالية الأوروبية يمكن أن يرمز إلى الانهيار النهائي للنظام العالمي القائم (Von, 2022).

من ناحية أخرى يتوقّف التفوّق الجيوسياسي الأميركي على الدور الذي يلعبه الدولار كعملة احتياطية، وإذا خسر الدولار هذه المكانة فإن الهيمنة الأميركية لن تكون قادرة على الصمود.

من وجهة نظر أمريكية، فرغم أن الشكوك حول صحة الدولار على المدى الطويل كانت موجودة قبل فترة الركود العظيم، فإن أحداث 2007-2009 أدّت إلى تضخيمها في ناحيتين رئيستين، فأولا: أصبح اللاعبون الكبار على الطرف الآخر في الاقتصاد الدولي إما منافسين جيوسياسيين مثل الصين، أو «حلفاء» غامضين مثل أوروبا، التي لديها طموحاتها الخاصّة ولم تعد في حاجة إلى حماية الولايات المتّحدة من تهديد الاتحاد السوفييتي.

وثانياً، يواجه الدولار مستقبلاً غامضاً بسبب المخاوف من أن قيمته سوف تتضاءل بمرور الوقت. وينعكس تصويت الصين بحجب الثقة عن مستقبل الدولار في دعوات الصين لإنشاء عملة احتياطية جديدة لتحل محل الدولار، والتدويل التدريجي للرنمينبي، وهكذا تدق أجراس الإنذار بشأن الوضع غير المؤكّد للدولار (Layne, 2012).

ب. المحرّك الخارجي لتراجع الهيمنة الأمريكية

تورّطت الولايات المتّحدة الأمريكية في حروب مكلّفة وطويلة في أفغانستان والعراق، ممّا أدّى إلى اتساع فجوة التفاوت في الثروة، وانهيار قطاع التصنيع داخليّاً، على المستوى الدولي استفادت الصين من قوّتها العاملة الهائلة لدفع اقتصادها، مما أدّى إلى حرمان العديد من وظائف الطبقة المتوسّطة في المصانع في أمريكا، وباستخدام تدفّق رأس المال الجديد حقّقت الصين المليارات من الاستثمارات الاستراتيجية في جميع أنحاء آسيا وإفريقيا، ووضعت نفسها في موقع السيطرة على الأسواق، لقد دفعت هجمات 11 سبتمبر الولايات المتحدة للتورّط في حروب عبثية على الإرهاب باهظة التكاليف في أفغانستان والعراق مدفوعة بغريزة الهيمنة والتسيّد والتفرّد بالزعامة، في الوقت الذي تفرغت الصين وروسيا لاستعادة عافيتهما الاقتصادية ونفوذهما الدولي.

ثمة من يرى أن الاقتصاد العالمي ربما ينقسم إلى كتلتين بناءً على تدفّقات التجارة والاستثمار التي باتت تتغيّر على نحو يدفع بهذا الاتجاه على سبيل المثال، تتاجر الصين الآن مع الجنوب العالمي أكثر من تجارتها مع الغرب وعلى الرغم من التكاليف الباهظة المترتبة على التفتت الاقتصادي، فإن الصين، في سعيها إلى الحد من تعرضها للضغوط المستقبلية، كانت تعمل بهدوء على فصل قطاعات كبيرة من اقتصادها عن الغرب (Layne, 2012).

وعندما يتعلق الأمر بإنشاء نظام عالمي بديل، فإن البيئة العالمية الحالية المبتلاة بالصراعات ربما تعمل لصالح الصين، ففي نهاية المطاف كانت الحرب هي التي أدت إلى ظهور النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتّحدة، بما في ذلك المؤسسات التي تدعمه مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتّحدة، وحتى إصلاح هذه المؤسسات بشكل هادف أثبت أنه أمر بالغ الصعوبة في أوقات السلم.

تحدّي القوى الصاعدة

جذوة النار التي تشتعل تحت الرماد

تتمثّل في تنامي نفوذ القوى الصاعدة بشكل سلمي وهادئ فلم تواجه القوى الصاعدة بقيادة الصين المؤسّسات الدولية القائمة بشكل مباشر، وكما يعتقد بعض الخبراء (Kennedy, 1987) بأنها لا تبدو من حيث الواقع أنها تسعى إلى الإطاحة بهذه المؤسّسات لكنّها تعمل بهدوء على صياغة اللبنات الأولية لما يمكن أن يُطلق عليه «النظام الموازي» الذي سوف يكمّل وقد يتحدّى، المؤسّسات الدولية القائمة اليوم، إن القوّة الاقتصادية المتنامية للصين مكّنتها من التأثير على المؤسّسات والعلاقات الاقتصادية في العالم، ويمكن الاستدلال عن مستقبل الاقتصاد العالمي من خلال تتبّع الخطط المصرفية والمالية على أرض الواقع، فالمبادرات الجديدة التي قدّمتها الصين وهي «حزام واحد- طريق واحد أو الحزام والطريق» (OBOR)**[3] والبنك الآسيوي لتنمية البنية التحتية (AIIB) (ليوازي البنك الدولي)، وبنك التنمية الجديد بقيادة مجموعة البريكس (NDB BRICS) ومجموعة التصنيف الائتماني العالمي (ليوازي موديز وستاندرد آند بورز)، وتشاينا يونيون باي (ليوازي ماستركارد و Visa)، وCIPS (ليوازي SWIFT)، ومجموعة البريكس (لتوازي مجموعة السبعة G7)، والعديد من المبادرات الأخرى، تعكس في الواقع سعي الصين لتصبح قوّة

اقتصادية إقليمية وعالمية تتحدّى تفوّق الولايات المتحدة، وسوف تلعب هذه المؤسّسات دورًا رئيساً في ظهور نظام ما بعد الغرب (Von, 2022)، يمكن لمبادرة «الحزام والطريق» أن تساعد في توسيع علاقات الصين الاقتصادية مع العديد من الدول الأوراسية وتعزيز النفوذ الاقتصادي للصين في أوراسيا، حيث يهدف هذا المشروع الكبير إلى تعزيز القوّة الناعمة للصين بشكل فعّال في المنطقة الأوراسية بأكملها، فممارسة القوّة الاقتصادية الصينية يمكن أن تساعد في إيجاد حلول آسيوية للمشكلة الآسيوية، وقد تم تضمين هذا الاتجاه في خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة شنغهاي في عام 2014 حيث قال «... يتعيّن على شعوب آسيا إدارة شؤون آسيا، وحل مشاكل آسيا، ودعم أمن آسيا، وتتمتع آسيا بالقدرة والحكمة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تعزيز التعاون» (حميد، 2021).

إن صعود قوى عظمى جديدة يشكّل الدليل الأقوى على نهاية الأحادية القطبية، إن أهم مؤشرين يوضحان ما إذا كانت القوى العظمى الجديدة آخذة في الصعود هما معدّلات النمو النسبي وحصص الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[4] أصبح من المستحيل الآن إنكار الأدلّة التي تشير إلى أن النظام الدولي يتحوّل بسرعة إلى متعدّد الأقطاب، ويشير بالتالي إلى انحدار القوّة النسبية لأميركا والصين هي الدليل الأول على التحوّل في مركز الجاذبية الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، لقد استطاعت الصين أن تقفز بمصادر قوّتها إلى الحد الذي مكّنها من اكتساب القدرات العسكرية التي تحتاجها للتنافس مع الولايات المتّحدة على الهيمنة الإقليمية في شرق آسيا، نجحت الصين بسرعة في أن تتحوّل إلى دولة رائدة عالمياً في مجال التكنولوجيات المتقدّمة بدءً بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في 2001، ومضت قُدُماً في النجاح من تحويل سلاسل التوريد العالمية، إلى تحقيق النجاح في الدبلوماسية الدولية، مستفيدة من نجاحها لتصبح الشريك التجاري والتنموي الرئيس للاقتصادات الناشئة في جميع أنحاء آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. (Kennedy, 1987)

روسيا، بدورها، وجدت ملاذاً مع الصين، التي تزوّد الاقتصاد الروسي بالطاقة الآن، وذلك بعد فصل روسيا عن النظام الاقتصادي الغربي وحظرها من نظام سويفت، وتقليص وجود البنوك الأمريكية، ولا يقتصر هذا التحوّل الهائل على روسيا فقط وبعد رؤية التأثير المذهل للعقوبات الأمريكية، تدرس المملكة العربية السعودية قبول اليوان بدلاً من الدولار لشراء النفط الصيني، بينما تستفيد الصين من الصراع الأوكراني من خلال جذب المزيد من الدول إلى مجال نفوذها الاقتصادي.

تُعد الهند من بين القوى الإقليمية الصاعدة أيضاً التي تعتبر من دول الصف الأوّل بالإضافة إلى الصين وروسيا، ويشمل الصف الثاني من القوى الإقليمية الصاعدة إندونيسيا وتركيا وكوريا الجنوبية والبرازيل وجنوب أفريقيا، في تقرير صدر في مايو 2011، توقّع البنك الدولي أن ست دول - الصين والهند والبرازيل وروسيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية - سوف تمثل نصف النمو الاقتصادي العالمي بين عامي 2011 و2025 (Layne, 2022).

لقد أصبحت الصين، التي حولت نفوذها الاقتصادي إلى نفوذ جيوسياسي، حجر الزاوية في مجموعة البريكس (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. فمع تشكيلها 41% من سكان العالم ونحو ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تعمل مجموعة البريكس على التوسع لتشمل المتقدمين من نحو 19 دولة، وتشمل هذه الدول الجزائر والأرجنتين والبحرين ومصر وإندونيسيا وإيران والمكسيك ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة.

بات يُنظَر إلى التقارب الذي توسطت فيه الصين مؤخرا بين إيران والمملكة العربية السعودية على أنه سمة من سمات النظام الآسيوي الصاعد وكما يوضح آرايا، فإن آسيا تعيد تجميع نفسها وتستعيد أنماط التجارة والتبادل الثقافي التي ازدهرت قبل فترة طويلة من الاستعمار الأوروبي والهيمنة الأميركية، وعلى النقيض من الآراء السائدة على نطاق واسع في الولايات المتحدة، فإن أغلب بلدان الجنوب العالمي (Global South) لا ترى في الصين تهديدا عسكريا أو أمنيا مباشراً، بل إن الصين أصبحت الآن مصدرا رئيساً للاستثمار الأجنبي المباشر والتبادل التجاري(Araya, 2023).

الخاتمة

خلف صعود الصين تأثيرا على الأحادية القطبية حتى بدأ العالم يتنبأ بنهاية وشيكة للهيمنة الأميركية على النظام الدولي، خاصة مع تصاعد المشاكل الاقتصادية والمالية الداخلية التي تواجهها الولايات المتّحدة وما يمكن أن يترتب من آثار على السلام الأميركي الداخلي والخارجي، غير أن هناك من يجزم بإن الولايات المتّحدة قادرة على حماية نفسها ضد أي خسارة للهيمنة في المستقبل من خلال العمل على «تأمين» السمات الأساسية للسلام الأميركي: مؤسّساته، وقواعده، وأعرافه . حتى تتمكن من البقاء بعد الأحادية القطبية (Layne, 2022)، كما يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك من عناصر القوّة الشاملة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والثقافية، فإنها حتى لو تعرّضت للضعف أو المنافسة في أحد الميادين أو القطاعات، فان تفرّدها وسيطرتها في مجالات متعدّدة أخرى يمكن أن يعوّض أي تراجع ظرفي، وبما أن القوّة نسبية وتقاس بالمقارنة مع قوّة الآخرين فإنه وبالاستناد إلى كل المقاربات القائمة على معايير القوّة وأسسها بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها في النظام الدولي في شكله الحالي نجد أن الولايات المتحدة لا تزال في المراكز المتقدّمة والأقوى مقارنة بالقوى الأخرى الأمر الذي يترتّب عليه استمرارية الدور المؤثّر للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي حاضراء ومستقبلاً (علي، 2009).

لكن هناك من لديه وجهة نظر مختلفة، حيث يعتقد أن هناك صلة حاسمة بين المكانة العسكرية والاقتصادية للقوّة العظمى، من ناحية،

وهيبتها ونفوذها الناعم من ناحية أخرى. إن انحسار هيمنة الولايات المتّحدة يثير مسألة ما إذا كانت لديها السلطة لأخذ زمام المبادرة في إصلاح النظام الدولي الذي تشكّل بعد عام 1945 (Halper, 2010)، لقد أبرز السلام الأمريكي الأيديولوجية الليبرالية للولايات المتّحدة في الخارج، وأكد عالميتها باعتبارها الحل الأمثل أما اليوم فإن النموذج الأميركي للسوق الحرة والديمقراطية الليبرالية، الذي عُرِفَ في التسعينيات بأسم إجماع واشنطن، يتعرض للتحدي من قِبَل نموذج بديل، وهو إجماع بكين، فضلاً عن ذلك فإن أزمة الركود الأعظم تسببت في تشويه النموذج الليبرالي الأميركي. وبالتالي فقد أصبح من المشكوك فيه ما إذا كانت الولايات المتّحدة تحتفظ بالمصداقية والشرعية اللازمة لقيادة عملية تجديد النظام الدولي.

لم يحسم بعد الجدال الدائر حول هيكل النظام الدولي الراهن، وما يمكن أن يطرأ عليه من تغيرات أو ما يؤثر فيه من متغيرات، وأيّاً كان الرأي حول النظام الدولي ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب وأيّاً كان التحوّل في هيكل النظام الدولي بشكل سلمي أو عنيف، فلا شك في تقلص الفوارق والفجوات بين «الولايات المتحدة والصين»، على نحو ينذر بصعود القرن الآسيوي، وتداعي الهيمنة الغربية وتصاعد الصراع بين «الولايات المتحدة والصين (البهيّ، 2018).

الصين الآن تتأهب لأن تصبح قوّة عظمى في السياسة العالمية، فهي بكل المقاييس قوّة إقليمية مهيمنة في آسيا، سواء في الاقتصاد أو من حيث القوّة العسكرية أو القوّة الناعمة، ويُتَنبأ لها أن تكون قادرة على تحدّي سيادة الولايات المتّحدة، ومن خلال النظر إلى النمو الاقتصادي للصين، وبرنامج التحديث العسكري، وتكتيكات القوّة الناعمة المتزايدة في آسيا وحول العالم، فإن صعود الصين المستمر سيكون عاملاً مهماً في تشكيل النظام الدولي. لقد تغيّر الاقتصاد العالمي، وحتى إن حافظت الولايات المتّحدة على تفوّقها العسكري، فإن القوّة العسكرية هي أداة بالغة العنف، إن محاولة الدخول والسيطرة على السياسات الداخلية في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي تُعد وصفة للفشل الذي أدّى بالفعل إلى نتائج عكسية. وفي العديد من القضايا العالمية، بما في ذلك تغيّر المناخ أو الاستقرار المالي، أو القواعد التي تحكم الإنترنت، ففي ظل تزايد حالة عدم الاستقرار وتنامي القوّة الناعمة وقدرة العديد من الدول على امتلاكها لم تعد القوّة العسكرية هي الحل فحسب نظرية استقرار الهيمنة من المرجح أن يظل النظام الدولي مستقرا في ظل وجود دولة واحدة مهيمنة، وبالتالي فإن سقوط هذه الدولة المهيمنة أو تراجع هيمنتها يقلل من فرص الاستقرار والتماسك في النظام الدولي، وتفترض هذه النظرية أن تراجع القوّة المهيمنة سيصاحبه صعود منافس جديد، وستزداد احتمالات الحرب، وظهور نظام جديد سينتج عن اندلاع حرب عالمية أو نظام هيمني، أي أن الحرب بين الدولة المهيمنة السابقة والمنافس الصاعد يخلق نظامًا جديدًا للهيمنة.

الهوامش

1. كانت حالة الجمود في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة سبباً في تحويل المزيد من المسؤولية إلى الجمعية العامة للأمم المتّحدة، التي اضطرت بشكل خاص إلى تبني قرار بشأن الحرب في غزّة يدعو إلى

«هدنة إنسانية» وإنهاء الحصار الإسرائيلي. و لسنا بحاجة إلى التذكير بأن الجمعية العامة ضعيفة في الأساس، وعلى النقيض من مجلس الأمن فإن قراراتها ليست ملزمة قانوناً.

2. يشير مصطلح «العلاج بالصدمة» إلى مفهوم صدمة الاقتصاد أو زعزعته مجازيًا، من خلال سياسات

3.اقتصادية مفاجئة ومتسارعة ومثيرة تؤثر على الأسعار والتوظيف. وتشمل خصائص العلاج بالصدمة إنهاء الضوابط على الأسعار، وخصخصة المؤسّسات والمنشآت المملوكة للقطاع العام، وتحرير التجارة..

** مبادرة الحزام والطريق والمعروفة أيضا باسم حزام واحد-طريق واحد One Belt One Road أو OBOR/1B1R ، هي استراتيجية عالمية لتطوير البنية التحتّية تبنّتها الحكومة الصينية في عام 2013 للاستثمار في أكثر من 150 دولة ومنظمة دولية. وهي تعتبر محور السياسة الخارجية للزعيم الصيني شي جين بينغ.

المراجع

أولاً: المصادر العربية

1. البهيّ، رغدة، «الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي»، مجلّة السياسة الدولية، 2018. http://search.mandumah.com/Record/951612

الجزيرة-https://www.aljazeera.net/pol/itics/2020/4/4 موعد آخر دخول 5:20، 04/12/2023

2. حسن نافعة، الأمم المتّحدة في نصف قرن، سلسلة عالم المعرفة 202 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص. 304.

3. ديب على حسن، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، مراجعة إسماعيل الكبرى، دار الأوائل، سوريا، 2002.

4. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط[2]، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، 1999.

5. سليم كاطع علي، «مقومات القوّة الامريكية وأثرها في النظام الدولي»، دراسات دولية، العدد 42، 2009 على الموقع https://www.iasj.net/iasj/down-load/02707cf2a2dd2235

6. شمال، حسين مصطفى، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في المفاهيم والاصول- التاريخ والمراحل- الاحداث والظواهر- المناهج و النظريات، ،ط[1]، مكتبة التفسير للطبع والنشر، أربيل، 2020

7. العادلي محمود الصالح، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

8. عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، ط1، بيروت، 2021

9. كيسنجر، هنري، فيروس كورونا سيغير النظام العالمي إلى الأبد، على الموقع

10. لؤي صبوح وآخرون، العلاقات الصينية الأمريكية في ظل الصعود الصيني، على الموقع http://journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/8798

11. مايكل جي مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند RAND، كاليفورنيا، 2016

12. محمد بدوي وآخرون، العلاقات السياسية الدولية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

13. محمّد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتّحدة ومستقبل الصراع الدولي دراسة في فلسفة السياسة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، برنامج الدراسات العليا 2013

14. مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات المتّحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع: http://www.acrseg.org/36519

15. يورغ سورنسن، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة أسامة الغزولي، منشورات عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 480، الكويت، 2020

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Araya, Danial, America's Unipolar Moment Is Over: What Comes Next Is Unclear على الموقع https://www.cigionline.org/articles/americas-unipolar-moment-is-over-what-comes-next-is-unclear/ آخر زيارة 3:25، 22/11/2024

2. Ashraf, Nussaiba, Revisiting international relations legacy on hegemony The decline of American hegemony from comparative perspectives. على الموقع www.emeraldinsight.com/2631-3561.htm آخر زيارة 1:05، 29/01/2024

4. Cox, Robert W. "Gramsci, Hegemony and International Relations: An Essay in Method," in Gramsci, Historical Materialism and International Relations, ed. Stephen Gill (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp. 9-42

5. ---------- "Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory," Millenniun: Journal of International Relations Studies 10, 1981

6. Douglas Lemke, "Toward A General Understanding Of Parity And War", Conflict Management and Peace Science, Vol. 14, No. 2, 1995, pp. 143-162

7. Gill, Stephen "Epistemology, Ontology, and the Italian School," in Gramsci, Historical Materialism and International Relations, ed. Stephen Gill, Cambridge, Cambridge University Press, 2003, p 41-42

8. Giplin, R., War and Change in World Politics,

Cambridge University Press, Cambridge, 1981

9. ----------, "The Theory of Hegemonic War", The Journal of Interdisciplinary History, Vol. 18, No. 4, pp. 591-613

10. Halper, Stefan. The Beijing Consensus, Basic Books, New York, 2010

11. Von Minqi Li, The Collapse of the American Hegemony and the Challenges of the 21st Century على الموقع https://zeitschrift-luxemburg.de/artikel/the-collapse-of-the-american-hegemony-and-the-challenges-of-the-21st-century/ تاريخ آخر دخول 04/12/2023، 6:55

12. Kennedy, P. The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict, 1500 to 2000. New York: Random House, 1987

13. Kindelberger, C.P. The World in Depression, 1929-1939, University of Columbia press, New York, NY, 1973

14. Keohane, R.O. After Hegemony: Cooperation and Discord in World Political Economy, Princeton university press, Princeton, NJ., 1984

Layne, Christopher "This Time It's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana" International Studies Quarterly, Vol. 56, No. 1, March 2012, pp. 203-213

15. Chomsky, Noam, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance, New York, Metropolitan Books, 2003

16. The Economist, Francis Fukuyama on the end of American hegemony, على الموقع https://www.economist.com/by-invitation/2021/08/18/francis-fukuyama-on-the-end-of-american-hegemony تاريخ آخر دخول 04/12/2023، 5:45

17. Von Minqi Li, The Collapse of the American Hegemony and the Challenges of the 21st Century على الموقع https://zeitschrift-luxemburg.de/artikel/the-collapse-of-the-american-hegemony-and-the-challenges-of-the-21st-century/ تاريخ آخر دخول 02/12/2023، 4.05

18. Wallerstein, Immanuel The Decline of American Power: The US in a Chaotic World, New York: The New Press, 2003, pp. 13-30

Wallerstein "U.S. Standing in the Middle East," Immanuel Wallerstein Commentaries No. 390, December 1, , 2014. على الموقع https://iwallerstein.com/u-s-standing-in-the-middle-east/ تاريخ آخر دخول 05/12/2023، 2:13